مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

اللوبي العراقي في واشنطن

د. مصطفى الدراجي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

اللوبي العراقي في واشنطن

د. مصطفى الدراجي *

المقدمة:

جماعات المصالح أو جماعات الضغط أو اللوبيات أو العمل الجماعي المنظم هي مما يتميز به النظام السياسي الأمريكي منذ نشأته، أشار لها أكثر من مفكر منهم المفكر الفرنسي (دي توكفيل) والإنكليزي (هارولد لاسكي)، فجماعات المصالح تعتبر في مُجملها عن قطاعات منظمة من السكان، لديهم قيم ومعتقدات مشتركة حول الموضوعات والقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقضايا أخرى، ولا يستطيعون تحقيقها بمفردهم.

من هنا تبرز أهمية نشأة جماعات المصالح كاستجابة لاتجاه عام لدى الأمريكيين نحو الاتحاد وتشكيل جماعات أو أطر تنظيمية من أجل العمل الجماعي، كما أنها وإن كانت لا تقدم وبشكل مباشر مرشحين عنها في عملية الاقتراع، إلا أنها تؤدي أدواراً مهمة ومتزايدة في التأثير على نتائج تلك الانتخابات تأييداً أو معارضةً لأولئك الذين يسعون إلى شغل المناصب العامة، وتشكيلاً وتوجيهاً للرأي العام، واستحواذاً على منافذ الوصول إلى صانعي القرار في الحكومة.

كذلك تلتقي جماعات المصالح، وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية مع قطّاعات الرأي العام الأمريكي في مواجهته للتطورات والتحديات الدولية التي تتطلب استجابات سريعة ومتواصلة، وضرورة أن تتسق هذه التطورات مع قيم ومعتقدات الجمهور الأمريكي على اتساعه، وفي مواجهة انعكاسات ذلك على موضوعاتها المتنوعة وكيفية تأثيرها على صُنع القرار السياسي الخاص بها، هذه هي جماعات المصالح الداخلية أو المحلية، أما جماعات الضغط الخارجية فهي ميزة أخرى يتمتع بها نظام الحكم الأمريكي وظهرت هذه الميزة بالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن أصبحت الولايات المتحدة دولة عظمى لها أهمية كبيرة في النظام الدولي، وبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة بتوجيه النظام العالمي، أصبحت جماعات الضغط الخارجية أكثر بروزاً في النظام الأمريكي، وهي جماعات تدافع عن مصالح بلدانها الأم داخل النظام الأمريكي، بمختلف الأساليب القانونية وغير القانونية من أجل أن تكون مخرجات السياسية الخارجية الأمريكية

* باحث.

تصب في مصالح بلدانها، عمل تلك الجماعات يدل أيضاً على دور الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس في النظام الدولي وقيادتها له بل وهيمنتها عليه.

ولبعض الدول التي تجمعها مع الولايات المتحدة جماعات ضغط بصرف النظر عن عداوتها أو صداقتها مع الولايات المتحدة، فالهند لديها جماعات ضغط، وكذلك إيران، والصين، وروسيا، والسعودية، ومصر، والعراق، وغيرها من الدول.

هذه الدراسة تأتي لغرض معرفة أهم جماعات الضغط المحلية والدولية داخل الولايات المتحدة، وكيف تعمل تلك الجماعات؟ وما أهم وظائفها؟ وتاريخ العلاقات العراقية الامريكية؟ وتاريخ عمل اللوبي العراقي في واشنطن؟ وتسليط الضوء على المراحل التي مرّ بها، والقضايا التي دافع عنها، وللإجابة عن هذه الأسئلة، وأسئلة أخرى قُسمت هذه الدراسة على مبحثين، المبحث الأول عنوان: ماهية جماعات الضغط، و يناقش هذا المبحث أهم تعريفات جماعات الضغط وأهم الوظائف التي تقوم بها، أما البحث الثاني فقد تطرّق إلى أنواع جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية ويقسمها داخلية وخارجية، ويناقش أهم أنواع الجماعات الداخلية والخارجية، وماهية الوظائف التي تقوم بها تلك الجماعات وأهم وسائلها، أما المبحث الثاني فحمل عنوان: اللوبي العراقي في واشنطن، ويسلط هذا المبحث الضوء على مراحل نشأة و تطور اللوبي العراقي، والعوامل التي أثرت في نشأته وتطوره و ماهية المكاسب التي استطاع أن يحصل عليها، والمراحل التي مرّ بها مع اختلاف أنظمة الحكم، وطبيعة المصالح التي يدافع عنها، وفي الخاتمة سنسلط الضوء على مسيرة اللوبي العراقي وتشخيص نقاط قوته وضعفه، وما هي التوصيات المهمة التي يجب العمل بها لإنجاح عمله.

المبحث الأول

ماهية جماعات المصالح

1- التعريف:

تُعد جماعات الضغط أو اللوبيات[1]* الآن من أهم وأكثر التكتلات البشرية التي تؤثر في سياسات المؤسسات والشركات بل وسياسات عامة لدول بأكملها، فبقوتها وانتشارها وتحكمها في الكثير من وسائل الضغط وعلاقاتها الوثيقة بالأشخاص البارزين في كل مجتمع وكبار رجال الدولة تعمل تلك المجموعات على الحفاظ على مصالحها وأهدافها والسعي إلى عدم المساس بكل ما يتعلق بالمحظورات التي تضعها كل مجموعة من المجموعات لنفسها استناداً إلى الإيديولوجيات والأفكار الخاصة بها.

واللوبي (Lobby) كلمة إنجليزية تعني الرواق أو الردهة الأمامية في فندق، وتستخدم هذه الكلمة في السياسة على الجماعات أو المنظمات التي يحاول أعضاؤها التأثير في صناعة القرار ضمن هيئة أو جهة معينة، وقد تبلور هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية في عام (1830) عندما بدأت مجموعات المصالح تمارس الضغوط على الكونغرس وحكومات الولايات[2].

أما اصطلاحاً، فيمكن اختصار تعريف اللوبي بأنه: مجموعات منظمة تسعى للتأثير على القرارات الحكومية والتشريعات القانونية والانتخابات، ولكنها لا تخطط لممارسة نفوذ حكومي رسمي، منها ما يعمل داخل بلده ومنها ما يعمل لمصلحة بلده في بلدان كبيرة وذات أهمية عالمية.

وكذلك يعرف اللوبي بأنه: عبارة عن جماعة قانونية منظمة تدافع عن قضايا ومواقف ومصالح معينة، محددة لدى السلطات العامة في الدولة، يجمع بين أفرادها مصالح مشتركة وتنشط في سبيل تحقيق هذه المصالح عن طريق الاتصال بمسؤولي الدولة ومؤسساتها ومحاولة إسماع صوتها مستخدمة

1*. جماعة مصالح (Interest Group) يعد أحد مصطلحات عدة تطرحها الأدبيات السياسية المتخصصة والتي كثيراً ما يختلط الأمر على البعض فيستخدمها كمترادفات، مثل جماعة ضغط (Pressure Group)، والجماعات الخاصة (Special Groups)، واللوبي (Lobby)، وجماعة منظمة (Organized Group) ومنظمة خاصة (Private Organi-zation)، وجماعة وسيطة (Intermediate Group)الأمر الذي يؤدي أحيانا إلى بعض التداخل والاضطراب لتعدد المصطلحات المستخدمة. وفيما يتعلق بتعريف دقيق لكل من هذه المصطلحات، انظر:
- Jack C. Plano and Milton Greenberg, "The American Political Dictionary", Harcourt Brace College, 1997.

2. عبد الكريم الحسني، الصهيونية: الغرب والمقدس والسياسة، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 15 - 23.

كل ما تملّك من وسائل متاحة وفي مقدمتها أسلوب الضغط، وتؤدي اللوبيات دوراً محورياً ومهماً في الحياة السياسية، حتى بات معروفاً بأنّ لوبيات الضغط القوية هي المتّخذ الحقيقي للقرارات وهي التي تصنع السياسة المتّبعة داخل الدولة وفي حالة وجود لوبي قوي من لوبيات الضغط في دولة معينة ينحصر دور سلطات تلك الدولة في إضفاء الصفة الرسمية على تلك السياسات والقرارات[3]. تؤكد هذه التعريفات على نوعين من اللوبيات هي لوبيات داخلية وخارجية لها تأثير كبير يصل إلى صناعة القرار خارج الأطر الرسمية[4].

وتعرف اللوبيات أيضاً بكونها: جماعات تسعى لتحقيق هدف أو أهداف معينة مرتبطة بمصالح أعضائها بالوسائل الممكنة كافة، عبر التأثير والضغط على قرارات وسياسات السلطة السياسية، وليس من أهدافها الوصول إلى السلطة، وقد درج البعض على تسميتها بجماعات الضغط من منطق الضغوطات التي تمارس على السلطات لتحقيق أهدافها ولكنها في الحقيقة تمارس الإقناع أيضاً، والأفضل أن تسمى بـ(جماعات المصالح) لأنها فعلاً فئات تبحث عن مصالحها بالدرجة الأولى بصرف النظر عن الوسائل المستخدمة لتحقيقها[5].

ويعرّفها الرئيس الأمريكي (ترومان) بأنها: (جماعة تشترك في الاتجاه نحو مطالبة جماعات المجتمع الأخرى بمجموعة مطالب محددة، ويتم ذلك من خلال التأثير على مؤسسات الحكومة)، وأيضاً يعرّفها (روى مكريدس) بأنها: (جماعات تجمعها مصلحة مشتركة، دائمة أو مستقرة تناضل باستمرار من أجل تعظيم مصالحها ومنافعها من خلال الضغط على الحكومة للحصول على المزايا والتنازلات والمساعدات، بل وعلى الدعم المباشر أو غير المباشر من قبل الحكومة). وفي الاتجاه نفسه يأتي التأكيد على عنصر (استمرارية المصلحة) كشرط لقيام جماعة المصالح، فتعرف بأنها (مجموعة من الأفراد تسعى إلى تحقيق أهداف تتعلق بمصالح خاصة، عادة ما يكون لها صفة الاستمرار)، فضلاً عن ذلك، إنّ تلك الجماعات تستخدم من الوسائل ما يمكنها من التأثير في الرأي العام والحكومة، وعلى عملية صُنع القرار السياسي بوجه عام في إطار سعيها لتحقيق مصالحها الخاصة[6]،

3. محمد رجب التركي، القوى الخفية التي تصنع الحرب في العالم، الحوار المتمدن،2015،http://www.m.ahewar.org/

4. مروان فرزات، صراع «اللوبيات» في أمريكا.. مقارنة بين اللوبي الإسرائيلي والإيراني واللوبيات العربية، جريدة عنب بلدي، سوريا، 5/ كانون الثاني/ 2017، http://www.enabbaladi.net/archives/60230

5. قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقلين، عمان، 2010، ص 296.

6. W. Phillips Shively, "Power Choice: An Introduction to Political Science", New York: McGraw-Hill Companies, 1997: 222-242, and See also: Michael Roskin et., al., (ed.,) "Political Science: An Introduction", Prentice-hall International, 1994: 182-183. .

أما الكاتبان (دولبير و أدلمان) فهما يتجهان إلى التركيز بوجه خاص على عنصري قوة المصلحة، واستمراريتها كشرطين أساسيين لقيام جماعة المصالح، وطبقاً لمفهومهما، فإنّ الأفراد عادة ما يتجهون للانضمام إلى تلك الجماعة للتعبير عن مصالح مستقرة وقوية بدرجة كافية [7].

وبعد معرفة أبرز تعريفات جماعات الضغط أو اللوبيات لا بُدّ من التمييز بين استخدامات كل من هذه المصطلحات، يظهرُ أنّ البعض مثل (جان دانيل) يذهب إلى استخدام تعبير (الجماعة الضاغطةPressur Group) عندما تعمل جماعة المصالح على الصعيد السياسي، بينما يذهب (برايس) إلى إطلاق لفظ (اللوبي) عندما يكون هدف جماعة المصالح متمثلاً في إغراء البرلمان للتصويت مع أو ضد مشروع قانون ما، أو كما يُضيف (بلانو وجرين برج) تقديم المعلومات والحقائق المهمة حول المقترحات التشريعية، أو الإدلاء بالشهادة من قِبل أعضاء وممثلي اللوبي أمام اللجان أو الهيئات التشريعية، ومن هنا كان إطلاق (المجلس الثالث The Third House) على أعضاء ومؤسسات اللوبي.

أما (إدجار لاني) فيضيف أنّ اللوبي (إنما يهتم بالتركيز على امتداد أعمال اللوبي إلى المؤسسات الحكومية تشريعية وتنفيذية)، بينما يقصر (برايس) إطلاق تسمية اللوبي عندما يتعلق النشاط بالأعمال التشريعية فقط، من هنا نجد أنّ تفضيل بعض الأدبيات استخدام تسمية (جماعة المصالح) باعتبار أنّه لا توجد جماعة من دون مصلحة، ومن ثم فالمصلحة مُلازمة للجماعة، بينما الضغط يُعتبر أحد ألوان النشاط الذي تمارسه الجماعة في سبيل تحقيق مصلحة ما، فضلاً عن كونه –أي اللوبي– نتاجاً للثقافة الأمريكية ويمثل ميكانيزما خاصاً بالنظام السياسي الأمريكي قد لا تعرفه بالضرورة الثقافات والمجتمعات الأخرى، وفي سياق هذا البحث سنستخدم تعبير اللوبي كما معروف في الأدبيات السياسية أو جماعات المصالح للإشارة إلى كل تجمعات أو منظمات وطنية أو دولية تسعى للتأثير والضغط بمختلف الوسائل القانونية وغير القانونية في صُناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحصيل مصالح خاصة بها[8].

7. Kennth M. Dolbeare and Murray J. Edelman, "American Politics: Politics, Power, and Change" Lexington, Massachusetts, and Toronto: Heath and Company,4th., ed., 1981: 486-487.

8 محمد صالح، دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، الحوار المتمدن، العدد: 3755 - 2012 / 6 / 11، http://www.ahewar.org/

2- أهداف جماعات المصالح:

على تعدد أنواعها، فإنّ الأهداف العامة التي تنشأ من أجلها جماعات المصالح عادةً ما تندرج تحت أحد هدفين عامين:

أولاً- يختص بحفظ وحماية وتطوير وتعزيز مصالح الجماعة من خلال السعي نحو وضع اللوائح وصياغة القوانين والتشريعات المتعلقة بها، ووضعها موضع التطبيق الفعلي، وتحويل الحكومة سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى شريك في تحمل مسؤولية ذلك.

ثانياً- دعم وتعزيز التعديلات المطلوبة في السياسات العامة موضع اهتمام الجماعة، وإزالة ما يعترضها من عوائق، والاحتفاظ بالوضع الراهن حالة كونه مواتياً ومناسباً لمصالح الجماعة.

3- وظائف جماعات المصالح:

تُعد جماعات المصالح من أهم الفاعلين في النُظم السياسية، ذلك أن الفرد المهتم سياسياً يميل إلى المشاركة في النشاط الجماعي الذي تزاوله جماعات المصالح بهدف التأثير في عملية صُنع السياسات والقرارات الحكومية، وفي مجملها، تتضمن وظائف جماعات المصالح كلاً من:

أولاً- صياغة المطالب والتعبير عن الاتجاهات السياسية.

ثانياً- الضغط للحصول على مكاسب مادية لأعضائها.

ثالثاً- معارضة قرار أو سياسة ترى فيها إضراراً بمصالح أعضائها.

رابعاً- التعبير عن رأي قطّاع معيّن من الرأي العام حيال القضايا العامة.

خامساً- عمل دعاية لسياسة معينة [9].

4- أنواع جماعات المصالح:

توصيف جماعات المصالح في مجموعات تحظى بالإجماع حولها يُعدُّ أمراً تحول دونه أسباب كثيرة كاتساع مجال المصالح، وتعدد أنواعها، والتباين في خلفيات واهتمامات أعضاء تلك الجماعات، من هنا كان تفضيل الاتجاه لاستخدام بعض المعايير التي تحظى بالاتفاق العام مثل التنظيم، والدوام،

9. زاهر زكار، الجماعات الضاغطة وتأثيراتها على الرأي العام والسلطة السياسية، شبكة المعلومات الدولية، http://tlt.net/of4.htm.

وطبيعة المصلحة، والعمل الداخلي والعمل خارج حدود الدولة صاحبة المصلحة وتوظيفها كأساس يمكن في ضوئه التمييز بين أنواع جماعات المصالح على النحو الآتي[10]:

أولاً: من منظور التنظيم الرسمي: تُقسم الجماعات إلى جماعات مصالح رسمية، وأخرى غير رسمية. **الأولى**، تتميز وتسود في تنظيم معترف به كالنقابات، بينما تنتشر **الثانية**، في خارج الإطار غير الرسمي، مثل المافيا.

ثانياً: أما معيار الدوام والتوقيت: فيُقسم الجماعات إلى جماعات مصالح دائمة، وأخرى مؤقتة أو غير دائمة، الجماعات الدائمة تتكون دفاعاً عن مصلحة أو قضية ذات وجود مستمر، بينما الجماعات غير الدائمة تنشأ لأداء غرض محدد ثم تنحل بعد ذلك.

ثالثاً: فيما يتعلق بنوع المصلحة العامة :

أ- جماعات المصالح الترابطية Associational Interest Groups: وتتكون من أجل مصالح أعضائها، ووظيفتها الأساسية هي التعبير عن المصالح وتوصيل المطالب إلى جهاز صُنع القرار، ومن أمثلتها نقابات العمال، الجمعيات المهنية، تنظيمات الفلاحين، الغرف التجارية.

ب- جماعات المصالح المؤسسية Institutional Interest Groups: وهي لا تتكون بهدف التعبير عن المصالح، بل لتحقيق أهداف أخرى، فالافتراض الرئيس أنّها لا توجد أساساً لتقدّم مطالب أو التأثير على السياسات العامة، بالشكل الذي يحقق مصالحها الخاصة. أهم أمثلة هذه النوعية من جماعات المصالح تتضمن الجيش، البيروقراطية المدنية، البرلمان، الكنيسة، المسجد...، وكما يبدو واضحاً، فإنّ بعضاً من هذه الجماعات له طبيعة حكومية رسمية، بل والمفترض فيها أنّها تقوم على صُنع وإدارة السياسة العامة، وليس لتعظيم منافعها الذاتية من هذه السياسات، وعلى الرغم من هذه الخصوصية، فإنّ هذه الجماعات تقوم على خدمة مصالحها الذاتية، كما أنها أحيانا ما تحاول التأثير في السياسة العامة بما يخدم هذه المصالح، وعلى سبيل المثال عند مناقشة الميزانية العامة/ العسكرية).

ج- جماعات المصالح غير الترابطية Non– Associational Interest Groups : وهي تتكون من مجموعة كبيرة من الأفراد الذين يشتركون في سمة أو أكثر مثل الموقع الجغرافي أو الطبقة الاجتماعية، أو الديانة والأصل العرقي، واللغة أو السن، وتتشكل هذه الجماعات أساساً على أساس من الانتماءات والثقافات الفرعية المتميزة داخل المجتمع الواحد،

10. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت،1987، ص- ص 174-173.

وعلى نحو ما تنتشر هذه الثقافات الفرعية في بلدان آسيا وإفريقيا، كما أنّ لها نظائرها في الدول المتقدمة مثل كندا وفرنسا والولايات المتحدة، وعند ممارسة هذه الجماعات نشاطها السياسي يكون من المتوقع أن يترتب على ذلك نوع من التهديد للاستقرار السياسي، ذلك أنّ الاشتراك في الأصل الاجتماعي يُعد ركيزة تفوق في قوتها المهنة التي يزاولها المرء[11].

د- جماعات المصالح الأنومية Anomic Interest Groups: وهي جماعات تظهر فجأة عندما تثور مشكلة معينة أو حينما يُعاني الأفراد المطالبون بسياسة ما أو المعارضون لها إحباطاً شديداً، من أبرز أمثلة تلك الجماعات تأتي المظاهرات وأعمال الشغب والتي ليس لها تنظيم دائم، وقد تعبر عن مطالب متناقضة وغالباً ما تلجأ إلى العنف، وعلى الرغم من قصر عمر تلك الجماعات، فإنها عادة ما تكون شديدة الخطورة، ويمكن أن تؤدي وبسهولة إلى انتشار العنف وتزايد القمع السلطوي، إذن إن هذه الجماعات تختلف عن الجماعات الترابطية المصلحية من جوانب ثلاثة تتضمن أنها ترفض القيم الأساسية، وتتسم تكتيكاتها بالتلقائية والعنف، كما يميل نشاطها إلى السلبية، بينما تقبل الجماعات الترابطية المصلحية بالقواعد الأساسية للنظام السياسي، وبقيمه وبقواعد اللعبة السياسية فيها، ويندر أن تسعى لتغيير النظام، كما يتّصف نشاطها بالإيجابية[12].

ح- كذلك تُصنف جماعات المصالح ضمن مجالات العمل أو الولاءات إلى جماعات مصالح داخلية أو محلية وجماعات مصالح خارجية أو دولية، مثل جماعات المصالح الإسرائيلية في الولايات المتحدة (ايباك)، وجماعات المصالح الإيرانية، الهندية، المغربية، التركية، العراقية، السعودية.

إذن لا يوجد اتفاق في الأدبيات السياسية حول مفهوم واحد لجماعات المصالح؛ والسبب في ذلك يعود إلى تنوعها واختلاف أهدافها واختلاف أساليب تحقيقها، لكن ما يجمع تلك الجماعات على مختلف تسمياتها أنّها تسعى إلى تحقيق مصالحها عن طريق الضغط بمختلف الوسائل، إذن «جماعات المصالح» هي التسمية الأقرب إلى وصف تلك الجماعات، كذلك من أهم التصنيفات التي تُصنف على أساسها جماعات المصالح هي جماعات المصالح داخلية، وجماعات المصالح الخارجية التي تمثل مصالح دولها داخل دول أخرى، وهذا التصنيف الذي سيعتمد في إطار البحث في المباحث القادمة.

11. Vidya Bhushan,Comparative Politics,Atlantic Publishers & Dist, USA, 2006,p-p36-43.

12. N. Jayapalan,Comprehensive Modern Political Analysis,Atlantic Publishers & Dist,USA, 2002, p-p 227-230.

المبحث الثاني
جماعات المصالح الأمريكية: الأنواع والوظائف والآليات

1- الأنواع الرئيسة لجماعات المصالح:

تقدم جماعات المصالح الأمريكية، وعلى اختلاف مسمياتها، أنموذجاً متفرداً بعدها أحد قوى المدخلات الرئيسة للعملية السياسية في الولايات المتحدة، ففي مجملها تعكس بُنية وتركيبة هذه الجماعات التنوّع الديموغرافي الذي يميز المجتمع الأمريكي كمجتمع من المهاجرين، يمثلون خصائصه الاجتماعية والاقتصادية، كما تربطهم جماعات المصالح بكل ما تتميز به من تنوّع هيكلي ووظيفي بوجه عام.

وبطبيعة الشعب الأمريكي يميل إلى العمل وفق جماعات منظمة تُلبي طموحه فيما يتعلق بتحقيق الحرية في اختيار المؤسسات التي يجب أن يدعمها، ورغبته أيضاً في التأثير في صناعة القرار في البلاد من دون الدخول المباشر في العملية السياسية، وإنّ نجاح مؤسسات المجتمع المدني في الولايات المتحدة؛ إنما هو نتاج للشخصية الأمريكية التي تعلمت منذ بدء تكوين الولايات المتحدة، إنّ الدولة ليس لها القدرة الكافية على توحد أبنائها، أو تكفل لهم حاجياتهم الاقتصادية أيضاً[13].

من جانب آخر، فإنّ العمل وفق جماعات مُنظمة لها أهداف محددة في الولايات المتحدة جاء ليوائم نظامها الفكري البراغماتي وفي تعامل البشر في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبناء تنظيم مؤسسي يمكن السيطرة عليه وتوجيهه كأداة استراتيجية تحمل العاملين على الانخراط في غايات المؤسسة، ويشكل الأمريكيون من جميع الأعمار والمراتب والميول كلها تجمعات طوعية اقتصادية واجتماعية (جماعات المصالح) من ألف نوع ونوع تصهر المصالح العامة بالمصالح الفردية لتشكيل طاقة وقوة في الإطار المجتمعي تؤدي دوراً مؤثراً في إصدار القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتشريعية على المستويين المحلي والفدرالي[14] .

إنّ محاولة التمييز داخل هذه التوليفة أو الصيغة المركبة والمعقدة لبنية جماعات الضغط الأمريكية ضمت عشرات الآلاف من هذه الجماعات متضمنة أمثلة النماذج والثنائيات الهيكلية والوظيفية المتنوعة كافة لجماعات المصالح، دائمة ومؤقتة، وجماعات المصالح العامة بأنواعها كافة،

13. باسم الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص 181
14. جان – بيار فيشو، مصدر سبق ذكره، ص 102.

فضلاً عن ذلك جماعات المصالح الاتجاهية، وجماعات المصالح بين المؤسسات والهيئات الحكومية.

إذن يمكن تقسيم جماعات الضغط وفق مهامها أو عملها أو ضمن الولاء إلى جماعات المصالح الداخلية، جماعات المصالح الخارجية إلى ما يأتي:

اولاً: جماعات المصالح الداخلية[15*]:

وفق المفهوم والفلسفة السياسية الأمريكية تقع جماعات المصالح (اللوبيات) في الأنظمة السياسية الديمقراطية هرمياً بين الحكومة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني، وتحديداً بعد الحكومة والبرلمان وقبل مؤسسات المجتمع والأحزاب فهي فوق مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب تنظيمياً وتأثيراً ودون الحكومة والبرلمان من ناحية الصفة الرسمية؛ لذلك تؤدي جماعات المصالح دور الوسيط بين مؤسسات المجتمع المدني التي تمثل الشعب من جهة والحكومة والبرلمان من جهة أخرى، فحينما تنعدم جماعات المصالح أو تضعف؛ يؤدي ذلك إلى ضعف في العلاقة والتفاعل بين المؤسسات الأهلية والحكومة والبرلمان، وتزداد الهوة بينهما ومن ثم تضعف العلاقة بين الشعب والحكومة والبرلمان، فالشعب بعد أن يختار ممثليه في البرلمان والحكومة عبر الانتخابات لا يتركهم يتصرفون وحدهم كما يرون وحتى الانتخابات القادمة، بل تتم متابعة أولئك والضغط عليهم عبر جماعات المصالح المختلفة.

يعني ذلك أنّ عدم وجود جماعات مصالح قوية يهدد مستقبل الديمقراطية ويقود إلى نشوء مراكز ضغط غير قانونية تفتقر إلى التنظيم والشفافية والتركيز، ويضعف أداء البرلمانيين والحكوميين، كما يبقى دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني هامشياً ويقود إلى ضعف في العلاقة والتفاعل بين الشعب والدولة بالمعنى الأعم، غير أنّ وجود جماعات المصالح قوية بشكل أكثر من اللازم يفرغ النظام الديمقراطي من فكرة أساسية يعتمد عليها ألا وهي الحرية في إبداء الرأي والتعبير وحرية الاختيار –فعلى سبيل المثال– وجود مثل جماعات المصالح تلك يجعل من عملية الاقتراع مجرد عملية

15*. جماعات المصالح الداخلية لها وضعها المميز وعادة يكون وصولها إلى المؤسسة الحكومية من خلال التشاور والتمثيل الروتيني في أجهزة الحكومة وتميل مثل تلك الجماعات أما إلى تمثيل مصالح اقتصادية أساسية أو إلى امتلاك معرفة متخصصة ومعلومات ضرورية للحكومة في عملية صياغة سياستها، أما الجماعات الخارجية وعلى الجانب الآخر، فعادة ما تكون جماعات لا يتم التشاور معها من قبل الحكومة أو يتم التشاور معها بشكل غير منتظم، كما لا تكون عادة في مستوى أول، أو متقدم ونظراً لافتقادها إلى الرابطة الرسمية بالحكومة، فإنّ تلك الجماعات تضطر إلى الذهاب للجمهور أملاً في ممارسة تأثير غير مباشر على عملية صُنع السياسة من خلال الأعلام والحملات الإعلامية العامة، والتأثير الشخصي، وغيرها من الأدوات، أندرو هايوود، المفاهيم الأساسية في علم السياسة، ترجمة: منير محمود بدوي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010، ص 279 .

لشرعنة العمليات التشريعية والتنفيذية في الدولة، فلتلك الجماعات أذرع إعلامية ضخمة تؤثر في العملية الانتخابية بشكل كبير بل لديها من العلاقات داخل أجهزة الدولة ما يجعلها مسيطرة بشكل كبير على المسار السياسي والاقتصادي للدولة، وتبقى السياسات المفروضة من قبل جماعات المصالح ثابتة حتى وإن تغيرت الحكومات وتعاقبت؛ مما يطرح حينها سؤالًا عن جدوى الأنظمة الديمقراطية وفكرة تداول السلطة ما دامت هناك حالة من حالات تقويض الدولة المفروضة من جماعات المصالح.

جماعات المصالح أو الضغط الداخلية في الولايات المتحدة تعمل وفق عدة قوانين، تم تعديل وتطوير تلك القوانين أكثر من مرة، فهي تعمل وفق ما ينص عليه الدستور الأمريكي في البند الأول الذي ينص على أن للمواطنين الحق في (التماس الحكومة من أجل تدارك تظلماتهم)، وهذا البند يفتح الباب أمام المواطنين للاشتراك في صُنع السياسيات وتطور هذا النظام مع الوقت بحيث غدت الجماعات ذات المصالح مصدراً رئيساً لاقتراح القوانين الجديدة، إذ تأتي منهم نسبة (80%) من الأفكار المتعلقة بالتشريع، بل أنّ الجماعات ذات المصالح تلك تمتلك في بعض الولايات من النفوذ ما يمكنها من تجاوز الجسم التشريعي، فبوسع أحد جماعات المصالح أن تقدم مسودة اقتراح وأن تجمع حوله عدداً من التواقيع وترفعه إلى المشرع للنظر فيه، فإذا لم يمرر المشرع الاقتراح، جرى وضع الإجراء ذلك برسم المقترعين ليقروا ما هو مناسب، كذلك تمارس جماعات المصالح التأثير في المشرعين على مستويات مختلفة مستخدمين طريقين اثنين، من خلال الضغط على المفاصل الأساسية التي تتحكم في فرص إعادة انتخاب المشرع، وعبر الإسهام المالي في الحملات الانتخابية[16].

يعتمد تعريف نوعية جماعات المصالح في النظام السياسي الأمريكي بشكل أساسي وكُلّي على أنشطتها، وهناك الكثير من جماعات المصالح تنحصر أهدافها داخل الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وفي قضايا اجتماعية وثقافية وتربوية واقتصادية وغيرها من القضايا التي تخص أمريكا، وفق اهتمام تلك الجماعات أو قضاياها التي تُعنى بها يمكن تقسيمه على الأقسام الآتية:

أ- جماعات المصالح الاقتصادية Economic Pressure Groups: وينضوي تحتها عشرات الآلاف من الجماعات الممثلة لكل من: اتحادات التجارة Trade associations، الاتحادات المهنية العمالية بأنواعها Trade Unions، المنظمات المهنية Professional

16. دانية قليلات الخطيب، اللوبي الخليجي- العربي في أمريكا بين الطموح والواقع، ترجمة: محمد شيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2016 ، ص 29.

Groups، المؤسسات الخاصة العملاقة Giant Private Corporations.

ب- **جماعات المصالح العامة Public Pressure Groups** : وتُعنى بتمثيل جمهورها حول موضوع معين، وتتزايد أعدادها بشكل مستمر، كما أنها تعكس اتجاهات الأمريكيين حول الحكومة الفيدرالية، ويرجع تحول الأفراد إليها؛ لاهتمامها الدائم بمتابعة موضوعات اهتمامهم، والسعي لتنفيذ ما يرغبون فيه من تغييرات، ومن أبرز أمثلتها جماعات المصالح المعرفة باسم القضية المشتركة Common Cause، ومنظمة NADAR.من أبرز أمثلتها: جماعات الضغط القطاعيةSectional Pressure Groups ، وتتخصص في الدفاع عن وتعزيز مصالح جماعات اجتماعية معينة في المجتمع الأمريكي، ومن أمثلتها منظمات الحقوق المدنية، وحق المساواة للمرأة، والاتحاد القومي للسود أو الملونين NAACP، والذي يرجع تأسيسه إلى عام (1909)، بالدعوة إلى اتباع الإجراءات القانونية لدعم وتعزيز وتطوير حقوق وأوضاع الأمريكيين السود والعمل على تحقيق ذلك من خلال الكونجرس. وقد عانى هذا الاتحاد من تحول قدر كبير من مصادر تأييده إلى تأييد مؤتمر القيادة المسيحية للجنوب بقيادة (مارتن لوثر) كينج والذي ذاعت شهرته آنذاك في ولايات الجنوب، وقد دعت تلك المنظمات الأمريكيين السود للدفاع عن حقوقهم والنضال من أجلها، وحركة الحقوق المتساوية للمرأة Equal Rights for Women، وقد استغرقت وقتاً طويلاً مُنذ مؤتمرها الأول في العشرينيات وحتى السبعينيات، تنهض وتتطور وتؤسس المنظمة القومية للنساء والمعروفة اختصاراً (NOW)، لتتولى تنظيم وتنفيذ الحملات المكثفة لحقوق أكبر وأوسع مجالاً للمرأة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بنوعية خاصة من تلك الحقوق مثل حق الإجهاض والتصديق على الحقوق المتساوية للمرأة من قِبل كلّ ولايات الاتحاد.

هـ- **جماعات المصالح الخاصة بالاتجاهات أو الاتجاهية Attitude Pressure Groups**: وتعد من أسرع جماعات المصالح نمواً في الولايات المتحدة، مما دفع البعض لأن يعدها واحدة من أقوى جماعات المصالح في الولايات المتحدة. وهي تعتمد على اشتراك أعضائها في الإيمان ببعض المعتقدات والأهداف حول موضوع معين، والاعتقاد أنّ دورهم الأساسي، وبخلاف ممارسة الضغط على الكونغرسLobbying Congress ، إنما يتمثل في تعبئة التأييد الرسمي في الدولة لما يعتقدون فيه، وكذلك حشد كل التأييد وراء المرشحين للمناصب العامة الذين يشاركونهم الإيمان المبادئ نفسها والمعتقدات.

و- **جماعات المصالح بين المؤسسات الحكومية Intergovernmental Pressure Groups** وقد تزايد الاتجاه لإنشائها ونمت أعدادها خلال عقدي الثمانينيات

والتسعينيات من القرن الماضي؛ نتيجة للنمو الهائل في البرامج الفيدرالية، والمبالغ الضخمة التي تستثمر فيها، وما أتاحته من دور متزايد الأهمية لحكومات الولايات والمدن بعدها آليات للحكومة الفيدرالية ومؤسساتها في واشنطن، الأمر الذي أوجد الحاجة لوجود مثل هذه المنظمات بالعاصمة؛ لتصبح في قلب عملية اتخاذ القرار بالحكومة الفيدرالية؛ وتتوافر لديها سرعة الحركة لتمثيل مصالحهم والتأثير في صُنع هذه القرارات بما يتفق وهذه المصالح[17].

ومن أبرز وأكبر جماعات المصالح أو اللوبيات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، وصاحبة التأثير الكبير في صناعة القرار السياسي الأمريكي هي جماعات المصالح الآتية[18]:

1. لوبي التكنولوجيا (وادي السيليكون): أصبحت شركات التكنولوجيا الأمريكية المتمركزة في وادي السيليكون، أكبر مجمع صناعي للتكنولوجيا في العالم بمثابة مركز قوة كبير في الولايات المتحدة الأمريكية ولها تأثير كبير على السياسة والقرار في الولايات المتحدة، وأصبحت شركات مثل مايكروسوفت وغوغل وأبل وحتى فيسبوك مؤثرة في كل ما يجرى في أمريكا والعالم، و على مدى السنوات الـ(15) الماضية، أصبحت صناعة التكنولوجيا واحدة من أكبر المنفقين في الضغط، تبرعت بمبلغ أكثر من (120) مليون دولار في عام (2010)، وتشمل الأولويات جماعات المصالح التكنولوجيا محاولة لخفض معدلات الضريبة على الشركات وتمرير تشريع الأمن السيبراني ومراقبة الحسابات الخاصة.

2. لوبي صناعة التعدين: تُعد جماعات مصالح التعدين من أهم وأقدم الجماعات في الولايات المتحدة الأمريكية، وتشغل شركات التعدين مكانة خاصة في دعم الاقتصاد الأمريكي خاصة في مجال صناعة الحديد والصلب التي يعتمد عليها الاقتصاد الأمريكي، فضلاً عن هذا شركات استخراج الفحم، ولعب لوبي التعدين دوراً هائلاً في التأثير على الكونجرس حول سَن القوانين الخاصة بصناعات الفحم الحجري وكذلك (الفحم النظيف) وخفض انبعاثات الكربون، إلى جانب تعديل قوانين العمل الجماعية في القطاع، وتُعد عائلة (جوجنهايم) وهي عائلة يهودية من أكبر المسيطرين على قطّاع التعدين الأمريكي والعماد الرئيس لهذا اللوبي، وتتولى إدارة مناجم الذهب والألماس والحديد والنحاس، وتسيطر على تلك التجارة في الولايات المتحدة الامريكية وخارجها،

17. Types of Pressure groups in America", in http://www. History learning Site. Co.Uk/USA-Types -of-Pressure Groups-htm.

18. 10 of the Biggest Lobbies in Washington، business pundit،April 26, 2011، http://www.businesspundit.com.

وكانت ممولاً رئيساً ودافعاً لتدخل الولايات المتحدة في دول أمريكا الجنوبية من أجل الحصول على المناجم الكثيرة هناك وفرض السيطرة عليها.

3. لوبي الصناعات الحربية (المجمع الصناعي العسكري»MIC« Military Industrial Complex): مفهوم المجمع العسكري الصناعي يشير إلى العلاقات السياسية والمالية بين المشرعين في الكونغرس، والقوات المسلحة ممثلة بالبنتاغون (وزارة الدفاع)، والصناعة الحربية التي تدعم الجيش والمشرعين كليهما، وهذه العلاقات تشمل تقديم تبرعات سياسية، وحشد التأييد للإنفاق الدفاعي، وإطلاق حملات ضغط لكسب تأييد السلطة التنفيذية.

هذا النوع من العلاقات هو ما يسميه علماء السياسة بالمثلث الحديدي، لوصف التداخل بين صنع القرار السياسي، والعلاقة بين لجان الكونغرس والبيروقراطية (أي السلطة التنفيذية، وتسمى أحياناً الوكالات الحكومية)، ومجموعات المصالح (اللوبي) وقد اشتهر الرئيس الراحل (دوايت ايزنهاور) بتحذيره من خطورة نفوذ المجمع العسكري الصناعي، وذلك في خطابه الوداعي لمناسبة انتهاء رئاسته في يناير/ كانون الثاني 1961، وتشغل الولايات المتحدة الامريكية المركز الأول عالمياً في تصنيع وتجارة الاسلحة بفارق شاسع عن أقرب منافسيها (الصين وروسيا والهند)، وفق تقرير أصدره معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام نهاية عام (2015)، تطرق فيه إلى أفضل شركات صناعة الأسلحة في العالم اذ تصدّرت الشركات الأمريكية قائمة التقرير. تأتي شركة لوكهيد مارتن (Lockheed Martin) الأمريكية على رأس قائمة الشركات العالمية بمبيعات سنوية تتجاوز الـ(36) مليار دولار، تتبعها عملاق صناعة الطائرات (Boeing) بـ(32) مليار دولار تقريباً وهي أمريكية أيضاً، ثم الشركة البريطانية للصناعات الدفاعية والطيران (BAE Systems) وهي المنافس الأوروبي الأقوى للولايات المتحدة بما يزيد عن (29) مليار، ثم جنرال داينامكس الامريكية (General Dynamics) بـ(24) مليار تقريباً، وشركة رايثيون الامريكية (Raytheon) بـ(2205) مليار دولار. وتلك الشركات لديها القدر على التأثير بشكل كبير على أعضاء الكونجرس في تمرير أي صفقة أسلحة و لأي دولة[19].

4. لوبي الصناعات الزراعية: تمثل مجموعة متنوعة من جماعات المصالح الخاصة، بما في ذلك الشركات المصنعة الكبيرة الغذائية مثل كرافت وشركة يونيليفر، والشركات الزراعية الضخمة مثل مونسانتو، شركات التبغ مثل فيليب موريس، منتجي الوقود الحيوي مثل (UNICA)، وشركات

19. عبير رضوان، مصدر سبق ذكره، ص 30. كذلك يمكن الرجوع إلى كتاب مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص- ص 241-239 .

قطع الأشجار مثل (Weyerhaeuser). هذه الشركات تنفق ما يزيد عن (150) مليون دولار سنوياً، وتمويل الحملات ودفع التشريعات المنصبة في صميم عملها من خلال الكونغرس.

5. لوبي شركات النفط الكبرى: يُعد لوبي الشركات النفطية أحد أقوى جماعات المصالح في الولايات المتحدة، وتسيطر شركات (إكسون موبيل، وشيفرون تكساسو، وهاليبرتون للطاقة، وأنوكال للنفط) على هذا اللوبي تماماً، وتنبع قوتها من أنّ مسألة الطاقة تشغل مرتبة كبرى في أولويات الأمريكيين، فالولايات المتحدة تستهلك ربع الإنتاج النفطي للعالم وتستورد نصفه، كذلك تكمن قوة هذه الجماعة في العلاقة بين رؤساء الشركات النفطية والمناصب السياسية المهمة في الولايات المتحدة، فمن أبرز الشخصيات الأمريكية التي ارتبطت بجماعات المصالح أو لوبي النفط (كونداليزا رايس) التي كانت مستشارة الأمن القومي للرئيس (جورج دبليو بوش) في الولاية الأولى ووزيرة خارجية في الولاية الثانية وكانت مديرة سابقة لشركة (شيفرون – تكساسو)، ووزيرة الداخلية (غال ثورتون)، كانت ممثلة لمصالح (ب ب – أموكو) ومصالح الشركة السعودية (دلتا أويل) منذ 2001، وكان (ديك تشيني) نائب الرئيس بوش رئيساً لشركة (هاليبرتون)، وأسس مجموعة (تنمية السياسة الوطنية للطاقة).

6. لوبي شركات الأدوية الكبرى: كانت وما زالت الصناعات الدوائية والمنتجات الصحية واحدة من أكبر وأقوى جماعات المصالح في الولايات المتحدة، شركات الأدوية تتمتع بمزيد من السلطة والنفوذ في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من أي حكومة أخرى في العالم، فشركة (فايزر) لصناعة المستحضرات الصيدلانية إحدى أهم الشركات التي تُسهم في صناعة القرارات ذات التأثير على القطّاع الصحي، إذ أنفقت أكثر من (25) مليون دولار في عام 2009، للتخفيف أو الحد من قانون الرعاية الصحية في عهد إدارة أوباما.

7. لوبي رابطة المتقاعدين: كانت تُعرف سابقاً باسم «الجمعية الأمريكية للمتقاعدين»، والرابطة هي مجموعة مصالح المنظمات غير الحكومية وخاصة بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 50 سنة وما فوق، وهدف الجماعة وفق موقعها الإلكتروني هو: (إنّ الجماعة مكرسة لتعزيز نوعية الحياة للأشخاص الذين تقدموا بالعمر، من أجل قيادة التغيير الاجتماعي الإيجابي، وتقديم قيمة مضافة للأعضاء بوساطة تقديم المعلومات، والدعوة إلى تنفيذ مطالبهم، وتقديم مختلف الخدمات إليهم). والرابطة تُقدم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات، والعروض الخاصة إلى 38 مليون من أعضائها. كما أنها واحدة من أكبر اللوبيات في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام 2010، أنفقت الرابطة 22 مليون دولار على الضغط، مع معظم جهودها تنصب للدفاع عن

مشاريع في الرعاية الصحية وإصلاح الرعاية الصحية، الضمان الاجتماعي، والتشريعات بشأن التقاعد والتمييز على أساس السن.

8. **لوبي المال (وول ستريت):** تعد شركات المال والأعمال والبنوك الأمريكية مصدر قوة وتأثير كبير في السياسة الأمريكية، ولديها نفوذ هائل بوساطة الاحتياطي الفيدرالي، البنك المركزي الأمريكي، التي تسيطر من خلاله على السياسة النقدية للبلاد ومن ثم تسيطر على السياسة النقدية للعالم، ويعد المال هو عصب الاقتصاد الأمريكي، ويسيطر اليهود منذ عقود طويلة على شارع المال والأعمال في نيويورك (وول ستريت)، وكان مركزاً لأكبر تجمع للتجار اليهود في العالم[20].

وظائف وآليات جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية:

إنّ وظائف جماعات المصالح تتضمن ثلاث مجموعات من الوظائف تشمل كل ما يتعلق:

1. بتمثيل المصالح على تنوعها.
2. والدفاع عن مصلحة معينة.
3. تعزيز مصالح بذاتها، سواء تعلقت هذه المصالح بأطراف داخلية محلية أو قومية، أو بأطراف خارجية كالدول أو الجماعات أو المؤسسات أو القضايا المعينة.

وفي هذا الصدد، يؤكد (دولبير وأيدلمان) على حقيقة أن جماعات المصالح (تؤدي دوراً مهماً في كل مراحل العملية السياسية)، وأن هذا الدور، وكما يضيف الكاتبان، (عادة ما يتحقق تأثيره سواء على الفعاليات الحكومية، أو على المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وذلك من خلال:

1. ممارسة الضغوط وصياغة التشريعات.
2. التأثير ومن خلال الآليات المختلفة، على الأعمال التنفيذية والإدارية للحكومة.
3. الظهور أمام المحاكم المحلية والقومية.
4. التأثير في الانتخابات بتكتيل التعاطف خلف بعض المرشحين وحجبه عن الآخرين. فضلاً

20. michelle leach,10 most powerful special interest groups in america, listosaur, july 2, 2014, listosaur.com.

عن ذلك وظائف إعداد الكوادر القيادية من جانب، والاستشراف المستقبلي لأبعاد وتطورات القضايا العامة وتداعياتها على اهتمامات هذه الجماعات، وهنا تجب الإشارة إلى الدور الخطير الذي تؤديه جماعات المصالح الخاصة والمعروفة باسم مراكز التفكير (Think Tanks) [21].

أما الوسائل والآليات التي تستخدمها جماعات المصالح في الولايات المتحدة الأمريكية الداخلية والخارجية تتصف بالتعدد والتنوع والتداخل فيما بينها من جانب، كما أن وجودها في مناخ ديمقراطي تعددي يتيح أمامها فرصة أكبر ومجالاً أرحب لحرية اختيار واحدة أو أكثر من آليات ووسائل عملها التي تتضمن:

1. **التنظيم السياسي:** ويتضمن التوظيف السياسي لقدرات وإمكانيات وموارد جماعة المصالح بما يدعم ثقلها السياسي، ويعظم فرصتها في تحقيق أهدافها الخاصة المتعلقة بالسياسة العامة في مجال نشاطها والمجالات المؤثرة على مصالحها. من أبرز الآليات في هذا الخصوص محاولة التأثير على الانتخابات، وإلقاء ثقلها وتأييدها ومواردها وراء بعض المرشحين وضد البعض الآخر وتعبئة الناخبين وبما يتفق والقواعد القانونية المحددة، ومن ثم يصبح هؤلاء المرشحون في حالة فوزهم أكثر استعداداً والتزاماً بالدفاع عن مصالح تلك الجماعات والعمل على تنميتها.

2. **الاتصال المباشر بالحكومة:** لتقديم الخبرة الخاصة لجماعات المصالح المعنية بموضوع محدد، أو لتبادل وجهات النظر والتنسيق المسبق بصدد سياسة معينة، أو موضوع محدد، وبما يسهم في تحقيق مصالح الطرفين، ويقلل من فرص الصدام العلني أو المباشر بينهما، وغالباً ما يتم ذلك على المستويات المختلفة للحكومة، وطبقاً لجهة الاختصاص باتخاذ القرار المؤثر على مصلحة الجماعة ويستهدف هذا الاتصال اتخاذ القرار المناسب لأهداف الجماعة بصدد القضية أو الموضوع المثار.

3. **الاتصال المباشر بالهيئة التشريعية:** لإتاحة فرصة الافادة من الخبرات التشريعية الخاصة بجماعات المصالح بصدد تشريع معين أو مشروع قانون بذاته، وبما يدعم فرصة الوصول إلى صيغة توفيقية، أو للإدلاء بشهادة، وتقديم معلومات، أو حتى لممارسة ضغوط، من أجل تعزيز المصالح الخاصة لتلك الجماعة.

وعادة ما يحدث هذا الاتصال قبل سن التشريع أو إصدار القانون، أي في أثناء إعداده، وبذلك تُتاح الفرصة للجماعة لزيادة إيجابياته وتحجيم سلبياته على مصالحها، كما قد يجيء

21. Think Tanks and USPolicy, CAQ.htm, File://C://USIGs\Conservative

الاتصال بين الطرفين لاحقاً على إصدار القانون أو العمل بتشريع معين، ومن ثم، فإنّ الهدف في هذه الحالة قد يتمثل في محاولة الإقناع بإدخال بعض التعديلات، أو بإصدار تشريع آخر يكون من شأنه تخفيض حدّة تأثير القانون السابق، أو إلغائه، أو على الأقل تحييد آثاره السلبية على مصلحة الجماعة، أو تجميده عمليا.

الوسائل التي تلجأ جماعات المصالح لاستخدامها في هذا السياق عادة ما تتصف بالتنوع من حيث مشروعيتها. فقد تكون وسائل مشروعة مثل إقامة الحفلات وما إلى ذلك، وقد تكون غير مشروعة مثل تقديم الهدايا، وعرض أو تقديم الرشاوى، أو اللجوء إلى الضغط المباشر من خلال اتباع الأساليب غير الأخلاقية مثل إطلاق الشائعات، واختلاق الوقائع،...الخ.

وفي كل الأحوال، فإنّ اللجوء إلى استخدام أي من هذه الأساليب أو غيرها، إنما يتم بزعم استهداف تحقيق مصالح الجماعة وتعزيز فرصها عند إصدار التشريعات، وهنا تجدر الإشارة إلى أن جماعات المصالح قد تنشئ مكاتب متخصصة للقيام بعملية الاتصال هذه، وتوفير الأبحاث والدراسات الفنية اللازمة لدعم وجهة نظرها، وتقديم بدائلها المقترحة لأعضاء الهيئة التشريعية عند اقتضاء الحاجة لذلك.

4. **الإعلام والدعاية:** وتهدف إلى دفع الرأي العام لدعم وجهة نظر الجماعة، وحشد التأييد العام ورائها، وكسب التعاطف معها، ومن ثم، تعزيز ودعم الضغوط على أجهزة صنع القرار، تشريعية كانت أو تنفيذية، ليصدر قرارها مواتياً لرغبات الجماعة، وأكثر اقتراباً من تحقيق مصالحها وأهدافها.

الوسائل التي تستخدمها جماعات المصالح لإحداث هذا التأثير متعددة مثل إصدار الكتب والنشرات، وتنظيم اللقاءات العامة، والمحاضرات، وحلقات النقاش وورش العمل، واستخدام وسائل الاتصال الجماهيري مثل الصحافة، الإذاعة، التلفزيون، والمؤتمرات والندوات، وشبكة المعلومات لصياغة الرأي العام، أو إعادة توجيهه وتعبئته وحثه على إظهار تأييده لمطالب أو مواقف هذه الجماعات. ومن العوامل ذات التأثير في هذا الاتجاه أن العديد من جماعات المصالح تمتلك صحفها الخاصة، والتي تستخدمها وفي المقام الأول لإقناع كل الأفراد –داخل وخارج الحكومة– بمصداقية وجهة نظر الجماعة، وحشدهم لدعم وتأييد مصالحها، فضلاً عن ذلك أن جماعات المصالح كثيراً ما تلجأ إلى اقتراح الأساليب التي ينبغي على الرأي العام استخدامها مثل البرقيات، المظاهرات،

وقوائم التوقيعات... الخ، كوسائل للضغط على الحكومة لتبنى الموقف المؤيد أو المتفق عليه مع مصالح تلك الجماعة[22].

5. التهديد والابتزاز واستخدام العنف: لممارسة الضغط المباشر على صانع القرار للتصرف بما يحقق مصالحها، أو على الأقل للامتناع عما قد يلحق الضرر بهذه المصالح، ويتضمن ذلك تنظيم حملات كتابة خطابات التأييد أو المعارضة لبعض السياسات أو حتى لبعض المواطنين الرسميين، وتنظيم المظاهرات والمسيرات لتعبئة المواطنين ضد بعض السياسات أو الشخصيات العامة الرسمية، لجعلهم عرضة للابتزاز والتهديد بل وهدفاً لممارسة العنف بشكل شخصي ضدهم.

أما تنظيم الإضرابات وأعمال العنف كوسيلة فهي تتخذ عدة صور كإبطاء العمل، إعاقة الطرق العامة ومنع المرور عليها، والتأثير على الأسواق وإحداث تأثيرات مصطنعة عليها، خاصة في مجال الأسواق المالية ويتمثل الهدف في ممارسة نوع من الضغط المعنوي والمادي على الأشخاص أو المؤسسات المستهدفة ودفعها لتقديم التنازلات المطلوبة أو حتى اضطرارهم للاستقالة ومن ثم التخلص منهم.

6. التمويل: وهو وسيلة مهمة إذ إنّ الشركات والجماعات الاقتصادية التي لديها الأموال الكبيرة تستخدمها بشكل شرعي تحت عنوان المساعدات، أو غير شرعي عبر تقديم الرشاوي والعمولات والهدايا، واستغلال حاجة البعض من الموظفين إلى المال، فضلاً عن تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين من الأفراد والأحزاب[23].

وهكذا، ومع تعدد تلك الآليات وتنوعها، فإنّ هناك اعتبارات خاصة لها أهميتها في التأثير على فاعلية تلك الوسائل، ومن ثم على قدرة الجماعة في تحقيق أهدافها، من أهم هذه المتغيرات التوجه العام لعلاقات جماعات المصالح مع المؤسسات الحكومية العاملة في مجالات اهتماماتها، وطبيعة العلاقات مع الجماعات الأخرى ومستوى التفاهم مع المتعاطفة أو المعادية ودرجته ما بين التعاون إلى التنافس وصولاً إلى الصراع، فضلاً عن ذلك قدرة الجماعة على الاحتفاظ بمستوى معلوماتي إخباري عالٍ لدى أعضائها، ومن ثم مدى استعدادهم الدائم لتوفير التأييد والدعم الدائمين للجماعة عند الاحتياج، وكذلك يتوقف استعمال تلك الأدوات على أهمية الهدف

22. بروستر ك. دينى، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: ودودة بدران، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991،ص-ص 65-43.

23. قحطان أحمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، دار الثقلين، عمان، 2010، ص-ص 302-300.

والمصلحة التي تسعى جماعات المصالح أو اللوبيات إلى تحقيقه ومقدار التكلفة والآثار المترتبة على تحقيق ذلك الهدف.

ثانياً: جماعات المصالح أو اللوبيات الخارجية:

هي مجموعات مصالح أو لوبيات تعمل لصالح دولة معينة داخل دولة كبيرة وذات تأثير عالمي، ويعود الفضل في تأسيس هذه المجموعات إلى البعثات الدبلوماسية والمغتربين في تلك الدولة، فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى والثانية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية إلى الواجهة كأكبر قوة مهيمنة في العالم، سعت معظم دول العالم والشرق الأوسط بالتحديد إلى إنشاء مجموعات ضغط تعمل لصالحها داخل الولايات المتحدة، وكانت إسرائيل هي السباقة في هذا المجال، بإنشاء منظمة (آيباك) اليهودية، ثم إنشاء بعدها اللوبي الإيراني، واللوبي الهندي، وأخيرها وأحدثها اللوبي السعودي.

وجماعات المصالح أو اللوبيات الخارجية داخل الولايات المتحدة مرت بعدة مراحل حتى تطورت ووصلت إلى ما هي علية الآن تلك المراحل زادت من تنظيم تلك الجماعات وشفافيتها، فكل فضيحة كانت تمرُّ بها اللوبيات الخارجية كان يتبعها تنظيم جديد يهدف تصحيح شطط النظام المعمول به وبخلاف الحال عما كان علية الحال في ثلاثينيات القرن العشرين، لم تعد محاولات الضغط والتأثير من قبل اللوبيات ترتكز إلى مهارات وعلاقات المجموعات الضاغطة فقط، فقد جعل المشرع الامريكي عملية الضغط أكثر شفافية ومأسسة.

إنَّ عمليات التنظيم الأكثر أهمية للوبيات الخارجية في الولايات المتحدة كانت مع تشريع أول قانون لتنظيم عملها والمسمى بقانون الـ(FRLA) (قانون التنظيم الفدرالي لعمليات الضغط) في العام 1946، جاء هذا القانون كردة فعل على احتمال قيام (أدولف هتلر) بحملات دعائية لترويج العقيدة النازية في الولايات المتحدة، لذا جرى تشريع ذلك القانون، لكن جرى إهمال هذا القانون على مر السنين؛ نتيجة تعارضه مع قانوني (قانون الإجراءات الإدارية وقانون الأخطاء المدنية الفدرالي) اللذين شرعا في العام نفسه، وألقيا الكثير من الظل على قانون محاولات الضغط والتأثير، إلى أن تم إلغاؤه، ثم شرّع قانون (قانون تسجيل العمل الأجنبي) في العام 1983، ومن ثم جاء قانون الـ(LDA) سنة 1995 (قانون توصيف الضغط)، والذي وُضع نتيجة للكشف عن الفساد العلني لجماعات الضغط، و قانون الـ(HLOGA) (قانون القيادة النزيهة والحكومة

الشفافة) عام 2007، جاء نتيجة لفضيحة (الكازينوهات الهندية) حيث قُدّم لعضوي الكونغرس (جاك ابراموف، ومايكل سكانلون)، هدايا غير قانونية في حملاتهم لعضوية الكونغرس مقابل خدمات وإجبار جماعات معينة مقابل مساندة بعض التشريعات[24].

المبحث الثالث

اللوبي العراقي في واشنطن

مرت اللوبي العراقية أو جماعات الضغط العراقية في واشنطن، بثلاث مراحل تبعاً لطبيعة النظام السياسي العراقي وطبيعة المصالح التي سعى إلى تحقيقها داخل واشنطن، المرحلة الأولى: مرحلة الثمانينيات، والثانية: مرحلة التسعينيات وعمل المعارضة العراقية، والمرحلة الثالثة هي ما بعد عام 2003، ولكل مرحلة أهمية كبيرة في دراستها وكيفية الاستفادة من تعاملها مع المصالح العراقية داخل الولايات المتحدة، وطريقة تحصيلها.

اللوبي العراقي مرحلة الثمانينيات.

بغض النظر عن مشروع وإيديولوجية النظام السابق وأفعاله وإجرامه بحق شعبه، وعن طبيعة المصالح التي كان يدافع عنها اللوبي والسفارة العراقية في واشنطن، سنسلط الضوء على عمل السفارة العراقية في تلك المدة لأمرين، الأول: طبيعة عملها المؤثر في تلك الحقبة، وكيف استطاعت إمالة القرار الأمريكي إلى صالحها أيام الحرب العراقية الإيرانية، والأمر الآخر ضرورة معرفة تاريخ عمل السفارة العراقية في واشنطن وتسليط الضوء على نشاطاتها، لكن قبل ذلك لا بُدّ من مقدمة بسيطة عن تاريخ العلاقات بين البلدين.

تعود بواكير نشوء العلاقات العراقية الأمريكية الرسمية إلى 14 / أيلول / 1888، عندما فتحت الولايات المتحدة قنصلية لها في بغداد وعينت (جون هنري Henry John) أول قنصل أمريكي فيها وقد كانت بغداد في ذلك التاريخ تابعة للحكم العثماني، من جانب العراق كانت بداية العلاقات مع الجانب الأمريكي في آذار / 1942 في الموافقة على تأسيس القنصلية العراقية، وصدر كتاب بتعيين علي جودت بدرجة قنصل عام في واشنطن، أنّ العلاقات العراقية–الأمريكية في هذه الفترة تحديداً قد أخذت منحا تصاعدياً[25]، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الضعف الذي

24. دانية قليلات الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 60.

25. عيسى إسماعيل العبادي، مستقبل العلاقات العراقية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2014، ص–ص 15–11.

أصاب بريطانيا والتي كانت تمثل القوة العظمى في المنطقة وعدم قدرتها على الاستمرار في إدارة مستعمراتها، ولتكريس النفوذ الأمريكي في العراق وجّه الرئيس الأمريكي هاري ترومان (1945 – 1952) دعوة إلى الوصي عبد الإله لزيارة الولايات المتحدة في 15 / آيار / 1945 وعلى أثرها غادر الوصي عبد الإله بغداد متوجها إلى واشنطن في22 / آيار / 1945 يرافقه نوري السعيد وعلي جودت الأيوبي وآخرين واستُقبل استقبالاً كبيراً آنذاك، كانت زيارة الوصي للولايات المتحدة تُعد نقطة تحوّل مهمة في مسار العلاقات العراقية الأمريكية خصوصاً بعد الضعف الذي أصاب بريطانيا وظهور الولايات المتحدة كقوة جديدة، إذ فتحت الحكومة العراقية المجال لدخول النفوذ الأمريكي إلى العراق وفي جوانب مهمة كالجيش والتعليم والاقتصاد والنفط، إضافة إلى شمول العراق بالمساعدات التي كانت تقدمها الولايات المتحدة للدول الصديقة والحليفة، أرادت الولايات المتحدة من وراء تغلغلها في العراق الحصول على مكسبين مهمين:

الأول، تمثل بالسيطرة على نظام الحكم في العراق وبالتالي السيطرة على الثروة النفطية الكبيرة التي يمتلكها العراق.

والثاني، جعل العراق جداراً عازلاً للمنطقة عن المد الشيوعي السوفيتي.

لكن بعد ثورة 14 / تموز / 1958 في العراق أخذت العلاقة بين البلدين منحى آخر، فعلى الرغم من اعتراف الحكومة الأمريكية بالحكومة العراقية بعد الثورة لكنها لم ترغب بزيادة التعامل معها كونها حكومة تخضع لتأثيرات الشيوعية وتوجهت الولايات المتحدة إلى زيادة التعامل مع إيران وجعل حكومة الشاه حليف لها في المنطقة، وأخذت العلاقة بالتدهور بين العراق والولايات المتحدة مع تصاعد الصراع العربي الإسرائيلي[26]، فخلال حرب حزيران / يونيو 1967، قطع العراق العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بالكامل، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع العراق على لائحة الإرهاب أو الدول الداعمة للإرهاب كونه يدعم فصائل المقاومة الفلسطينية.

في عام 1979 أدت الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط إلى تغيير المشهد الاستراتيجي الإقليمي بشكل جذري، ففي يناير من عام 1979، قامت الثورة الإيرانية التي أنهت حكم الشاه محمد رضا بهلوي، وفي ديسمبر من ذات العام أيضاً شن الاتحاد السوفيتي حربه المدمرة على أفغانستان، وفي سبتمبر 1980 دخل العراق الحرب مع إيران، وهكذا، تغيرت الأحداث في الشرق

26. بشار فتحي جاسم العكيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ودورها في تغيير الاستراتيجية الأمريكية، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ص–ص 12–7.

الأوسط بشكل جذري، ساهمت هذه الأحداث بتغيير الرؤى الأمريكية للشرق الأوسط، وبالتحديد تزامن تلك الأحداث مع وصول الرئيس ريغان البيت الأبيض.

فريق ريغان للسياسة الخارجية رأى أن المصالح الوطنية للولايات المتحدة في الخليج العربي الغني بالنفط الآن تتعرض إلى تهديدين جديدين مهمين هما: التوسع الشيوعي المباشر بالوسائل العسكرية في أفغانستان، وانتشار الأصولية الإسلامية المعادية للولايات المتحدة في إيران، وانهيار نظام الشاه الموالي لإيران، مع هذين التهديدين التي اتخذت الإدارة الامريكية بالحسبان، أصبح عليها إيجاد دولة تعمل على رعاية مصالحها بالخليج وإيجاد طرف تدعمه لذلك الغرض، ومع تقدّم الحرب بين العراق وإيران وميلان الكفة بعد سنوات الحرب الأولى إلى طهران، رأت الولايات المتحدة ضرورة التدخل إلى جانب العراق والحد من التوسع الإيراني في الخليج الذي يهدد مصالحها الاستراتيجية[27].

في مارس / 1982، بدأت الحكومة الأمريكية رسمياً التعامل مع صدام حسين، بعد رفع العراق من قائمة الدول الراعية للإرهاب، كان السبب وراء ذلك هو الاعتراف بسجل العراق المحسن لحقوق الإنسان وابتعاده عن دعم الحركات الإرهابية بما فيها الجماعات الفلسطينية، لكن كان السبب الرئيس أو الحقيقي من رفع العراق من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، يتمثل بأن الولايات المتحدة تنظر إلى بغداد على أنها شريك يمكن أن يخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة، وهكذا لم يعد العراق على قائمة الدول الإرهابية أو الداعمة للإرهاب، والخاضعة إلى قيود التصدير الملزمة للغاية على مشتريات الأسلحة وتصدير التكنولوجيا والبضائع الأمريكية، وأصبح العراق بعد ذلك مؤهل للحصول على ائتمانات تمولها الحكومة الأمريكية والتي تعد مصممة للترويج لتصدير البضائع الأمريكية، العراق من جانبه أرسل نزار حمدون لترتيب العلاقة بين البلدين عام 1983، ومن ثم افتُتحت السفارة العراقية في واشنطن وأصبح سفر للعراق فوق العادة في عام 1984.

كان هناك رأي داخل إدارة الرئيس ريغان يرى أن العراق لم يكن مؤهل لرفعه من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، لكن الضرورة الاستراتيجية دفعت الولايات المتحدة إلى رفعه، هذا من جانب،

27. Seliktar, Paradigms of Change and American Foreign Policy Toward Iraq in The 1980S: Moderating A Totalitarian Regime and The Road to The Gulf War. In: The Politics of Intelligence and American Wars with Iraq. The Middle East in Focus, Palgrave Macmillan, New York, 2008,p-p 28-30 .

ومن جانب آخر، إنّ دمج العراق بالنشاط الاقتصادي الأمريكي سيعمل على دمج العراق بالمجتمع الدولي وإلزامه بالمعاير الدولية التي ترسمها الولايات المتحدة، وكذلك، إنَّ الميزان التجاري بين البلدين يميل إلى صالح الولايات المتحدة الأمريكية لذلك هي الجهة المؤثرة التي يمكنها تغير سلوك العراق ويعود عليها بالنفع وكل هذا يحدث باستخدام التجارة كأداة للتأثير[28].

ثلاثة من المجالات الرئيسة للتجارة التي ركز عليها مسؤولي إدارة ريغان في التعامل مع العراق كانت في مجالات النفط، والزراعة، والتمويل، وبالفعل قدمت مؤسسة ائتمان السلع التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية في العام 1984 ائتمانات للعراق بقيمة (513) مليون دولار لشراء منتجات زراعية أمريكية، وفي عام 1985 قدّم بنك التصدير والاستيراد الأمريكي أكثر من (684) مليون دولار في المديين القصير والطويل ائتمانات للعراق لبناء خط أنابيب نفط استراتيجي عبر الأردن[29*]، كذلك باعت الولايات المتحدة للعراق مجموعة متنوعة من البضائع ذات «الاستخدام المزدوج» على سبيل المثال، اشترى العراق أكثر من (100) طائرة هليكوبتر من الشركات المصنعة في الولايات المتحدة، والتي في مستندات التصدير كانت مخصصة للمدنيين وأغراض ترفيهية، لكن عند وصولهم إلى العراق تم تحويلهم على الفور إلى الجبهة للحرب مع إيران، دون أي احتجاج من واشنطن، كذلك أعطت إدارة ريغان الرخصة للنقل غير المشروع للأسلحة الأمريكية من دول ثالثة، بما في ذلك مبيعات صواريخ (TOW) المضادة للدبابات والمروحيات الصغيرة، وأسلحة وقذائف هاون وذخائر من مصر والأردن والكويت والمملكة العربية السعودية، لكن القيمة العسكرية الأكبر كانت المعلومات الاستخباراتية المقدمة للعراق من تصوير الأقمار الصناعية الأمريكية، ففي عام 1984 وقّع الرئيس ريغان توجيهاً للأمن القومي يسمح بتبادل المعلومات الاستخباراتية مع العراق، وهي خطوة وصفها المحللون لاحقاً بأنها أنقذت العراقيين من الانقلاب في العديد من المعارك الرئيسة، استمرت حوافز المشاركة الأمريكية في النمو طوال الفترة المتبقية من فترة ريغان في المنصب،

28. Janet Wallach , The Artful Ambassador, washington post, December 8, 1985, https://www.washingtonpost.com/archive/lifestyle/magazine/1985/12/08.

29*. يقدم خط أنابيب النفط المقترح من قبل العراق(خط أنبوب العقبة) مثالًا واضحاً لأثر اللوبي العراقي على القرار السياسي الأمريكي تجاه العراق، إذ كان مشروع الأنبوب رفض من قبل الجهة التي تقدم الائتمان للشركات الأمريكية التي ترغب بإنشاء ذلك الخط والمتمثلة ببنك الاستيراد والتصدير الأمريكي، لكن بعد تدخل إدارة ريغان بشكل كبير متمثل بـ(وزير الدفاع كاسبار واينبرغر، مدير وكالة المخابرات المركزية ويليام كيسي، ونائب الرئيس بوش الأب)، لدى بنك الاستيراد التصدير نيابة عن بغداد لإعطاء الائتمانات اللازمة، وبالفعل حصلت شركة بكتل على عقد بقيمة مليار دولار لبناء خط الأنابيب، وبائتمان من مصرف الاستيراد والتصدير الأمريكي، وكان للأنبوب أهمية كبيرة أثناء الحرب العراقية الإيرانية إذ سيسمح للعراق بضخ النفط مباشرة من العراق إلى ميناء العقبة الأردني على البحر الأحمر، وبالتالي تجاوز محطات النفط العراقية التي دمرتها الحرب في الخليج العربي.

وفي ظل إدارة بوش الأولى لم ينقطع التعاون العسكري والاقتصادي، ففي عام 1989 أصبح العراق أكبر مستورد للأرز من الولايات المتحدة، كذلك وصلت مبيعات الحبوب إلى العراق (180) مليون دولار في نفس العام، تشمل مبيعات القمح والدقيق وعلف الماشية والقطن وسلع أخرى.

في مقابل هذه الصادرات الضخمة للولايات المتحدة الأمريكية للعراق، وفي الوقت ذاته احتاج العراق إلى أداة في الداخل الأمريكي تعمل على تشكيل رأي مساند للعراق طيلة فترة الحرب مع إيران وتستغل الجانب الاقتصادي لكسب صانع القرار الأمريكي، وتجعل عملية بيع الأسلحة تجري بسهولة، وتضيق الخناق على إيران من جهة أخرى، ومن أجل لعب هذا الدور المهم قامت الحكومة العراقية بإنشاء لوبي عراقي تحت إشراف السفير العراقي في واشنطن نزار حمدون.

أسس نزار حمدون عام 1985 (منتدى الأعمال الأمريكي العراقي)، كانت هذه المجموعة واحدة من كبرى الجماعات الضغط في الولايات المتحدة، وأدوات النفوذ العراقية داخل مجتمع الأعمال والسياسية الأمريكي، وبالتالي كان لها تأثير كبير داخل الحكومة الأمريكية، ففي تأسيس المنتدى كان السفير العراقي نزار حمدون يحث الشركات الامريكية علناً على أن ينضم كل المدراء التنفيذيين إلى المجموعة، وتعهد لهم بأن يحصل أعضاء المنتدى على معاملة تفضيلية في أي مشاريع تنافسية تنطوي على عقود مع الحكومة العراقية، وبالفعل انضم إلى المجموعة كبريات الشركات الامريكية مثل شركة (AT&T ،Fortune 500 ،Bechtel ،Caterpillar و GM) ومقاولي الدفاع الرئيسيين (Bell Helicopter-Textron و Boeing و Lockheed و United Technologies)، وبعض أكبر شركات النفط التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها (Amoco و Exxon و Mobil و Occidental و Texaco) بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الشركات الأمريكية المتوسطة والصغيرة، كذلك تلقت شركات النفط الامريكية التي تستورد من العراق النفط الخام سعراً تفضيلياً، أي خصم دولار واحد على كل برميل نفط عراقي، إجمالاً لقد مثلت عضوية منتدى الأعمال العراقي الأمريكي أهمية مالية كبيرة إذ بلغت أكثر من (345) مليون دولار من الدخل الإضافي للمزارعين والشركات الزراعية فقط في كل عام [30].

وبذلك نجح العراق في تحديد الكثير من القرارات والأصوات داخل الإدارة الأمريكية

30. Douglas A. Borer, Inverse Engagement: Lessons from US-Iraq Relations, 1982-1990, The US Army War College Quarterly: Parameters, Parameters Volume 33, Number 2 ,Summer 2003, pp,51-62.

والكونغرس الأمريكي التي ترى بضرورة فرض عقوبات اقتصادية على العراق أو منع بيع الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج التي يستخدمها العراق في الحرب ضد إيران، أو إعادة العراق إلى قائمة الإرهاب؛ نتيجة إيواء قادة الجماعات المسلحة الفلسطينية، وبذلك استطاع العراق باستخدام اللوبي العراقي أو جماعات الضغط التي شكّلها السفير العراقي أن يجعل من ذلك اللوبي الأداة لتغيير السلوك السياسي الأمريكي تجاه العراق، ويقلب المعادلة من خلق اعتماد اقتصادي كأداة بيد الولايات المتحدة من أجل تغيير السلوك السياسي العراقي، إلى أداة عراقية لتغير أو تحيد السلوك السياسي الأمريكي تجاه العراق.

اللوبي العراقي فترة التسعينيات:

في فترة التسعينيات أصبحت العلاقات العراقية الأمريكية مقطوعة بالكامل نتيجة الغزو العراقي للكويت عام 1991، وعاد العراق على القائمة الأمريكية للدول الداعمة للإرهاب، وفُرض على العراق الحصار الاقتصادي، وفي هذه المرحلة نشطت المعارضة خارج العراق بكل أشكالها وانتماءاتها السياسية والمذهبية، ومن بين المعارضين الذين نشطوا في واشنطن هو الدكتور أحمد الجلبي الذي سيشكل فيما بعد جماعة ضغط قوية ذات تأثير كبير في القرار السياسي الأمريكي.

عمل أحمد الجلبي في بداية التسعينيات على الترويج كجماعة ضغط داخل واشنطن إلى ضرورة الإطاحة بنظام صدام حسين، وكيف يشكل هذا النظام خطر على العراق وعلى العالم أجمع، وقد أثمرت جهود هذا اللوبي عن إصدار قانون تحرير العراق في العام 1998، من قبل الكونغرس، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية لديها مشروع في تعاملها مع العراق وهو الإطاحة بنظام صدام حسين الذي تحقق عام 2003.

كان الجلبي يتمتع بعلاقات سياسية وتجارية وثيقة مع بعض أعضاء الحكومة الأمريكية، بما في ذلك بعض المحافظين الجدد البارزين داخل البنتاغون، وكانت لديه اتصالات مع المحافظين الجدد الذين يؤمنون بمشروع القرن الأمريكي الجديد، وعلى الأخص مع بول وولفويتز، وألبرت وولستر، وريتشارد بيرل، وإي لويس «سكوتر» ليبي، وجون هانا، ومايكل ليدين، ودانييل بليتكا.

كما حُظيَ بدعم كبير بين السياسيين والنقّاد السياسيين في الولايات المتحدة، وأبرزهم جيم هوغلاند من واشنطن بوست، وهؤلاء جعلوا من الجلبي رجل بارز ومحط ثقة بالنسبة لهم في الدفاع عن الديمقراطية في العراق، ويزيدهم بالمعلومات المهمة عن نظام صدام حسين، حتى أنه كان ضيفاً

خاصاً للسيدة الأولى لورا بوش في خطاب حالة الاتحاد لعام 2004.

كانت المؤتمر الوطني العراقي الذي تأسس في عام 1992 في واشنطن، هو الأداة لتحقيق طموحات الجلبي، وكان المؤتمر الوطني العراقي برعاية وكالة المخابرات المركزية (CIA) كتحالف فضفاض من الفصائل الكردية والملكيين والإسلاميين والجنرالات البعثيين السابقين ورجال الأعمال المنفيين. ضخت وكالة المخابرات المركزية ما يقدر بنحو 100 مليون دولار في المنظمة في أوائل التسعينيات، لكن كان المؤتمر الوطني العراقي منقسماً بشدة حول كيفية تنظيم الإطاحة بصدام حسين. وفضّل الجلبي فكرة تشكيل ميليشيا وشن هجوم مباشر على الجيش العراقي. وأكد أنه مع الدعم الأمريكي الكافي يمكن لهذه الميليشيا أن تسير دون معارضة أو مقاومة من الجيش العراقي النظامي والشعب وصولاً إلى بغداد، وإن الجيش العراقي سيفرّ بشكل جماعي من النظرة الأولى لقوة مسلحة تقاتل صدام، في عام 1995، حاول الجلبي تنفيذ خطته من شمال العراق، إذ حشّد قوات المجلس الوطني العراقي لشن هجوم على العاصمة، لكن انتهت المغامرة بكارثة حيث هزم الجيش العراقي مسلحي الجلبي، وكان لهذا الفشل عواقب فورية. بدأ المؤتمر الوطني العراقي بالتفكك، وساءت العلاقة بعض الشيء بين الجلبي ووكالة المخابرات المركزية، فكل طرف يحمّل الآخر فشل العملية العسكرية في شمال العراق.

لم يثنِ ذلك الفشل عزيمة الجلبي بل قاد حملة أخرى وبعد جهود ضغط مكثفة، أقرّ الكونجرس قانون تحرير العراق في عام 1998. لعب الجلبي دوراً رئيساً في تنظيم الدعم لهذا القانون، وفي الوقت نفسه كسب العديد من المعجبين الجدد، بما في ذلك السناتور جون ماكين وجو ليبرمان.

أتاح وصول إدارة بوش إلى السلطة عام 2000 إمكانيات جديدة أمام الجلبي، وأصبح أصدقاء الجلبي من المحافظين الجدد الذين ذكرناهم سابقاً في السلطة، وبدأوا يمارسون نفوذاً قوياً بشكل متزايد، خاصة بعد هجمات 11 / سبتمبر الإرهابية، على اتجاه السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بينما كانت الولايات المتحدة تستعد للحرب على العراق عام 2002، بذل الجلبي كل ما في وسعه عبر ظهوره في عدد لا يحصى من وسائل الإعلام، ومراكز الأبحاث، والصحف، يشرح فيها للرأي العام الأمريكي خطر صدام وعلاقته بتنظيم القاعدة، وامتلاكه أسلحة الدمار الشامل، ورغبة المجتمع العراقي بالتخلص من حكم صدام.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2002، عقد سلسلة من الاجتماعات السرية مع ثلاث شركات نفطية أميركية كبرى، بهدف خصخصة صناعة النفط العراقية وفتحها أمام الشركات الأمريكية.. وقال في وقت لاحق لصحيفة «واشنطن بوست»: (سيكون للشركات الأمريكية فرصة كبيرة في النفط العراقي) وهذا اللقاء يُعد بمثابة تحفيز اقتصادي لصانع القرار الأمريكي، أُعيد الجلبي إلى العراق بعد الغزو بقوة قوامها 700 فرد من الميليشيات التي دربتها الولايات المتحدة وكان وفقًا لـ»واشنطن تايمز»، يتقاضى أكثر من 300 ألف دولار شهرياً من قبل الحكومة الأمريكية، بدعم مباشر من نائب الرئيس ديك تشيني، ونائب وزير الدفاع بول وولفويتز، وريتشارد بيرل ودوغلاس فيث، فيما بعد.

ويرى الكاتب آرام روستون صاحب كتاب (الرجل الذي دفع أمريكا إلى الحرب)، الذي يخص حياة الجلبي في واشنطن وما بعدها في العراق، استطاع الجلبي أن يؤثر على النخب والرأي العام الأمريكي عن طريق ثلاث طرق:

أولاً: يمكن اعتبار نجاحه الأول إيديولوجياً: فقد كان قادراً على التأثير على جيل من المفكرين حول ضرورة الحاجة الملحة للإطاحة بصدام، إذ أصبح إسقاط صدام وإنهاء عدوانه وأسلحة الدمار الشامل المخيفة لديه حجر الزاوية في تغيير الشرق الأوسط، لم يكن الجلبي هو المصدر الوحيد لهذه الرؤية، لكنه كان الميسر الفكري الرئيس لكادر معروف من المتشددين الذين كان تأثيرهم غير عادي في الجزء الأول من الألفية الجديدة، وكان من بينهم ريتشارد بيرل، وبول وولفويتز، وإي لويس، وجون هانا، ومايكل ليدين، ودانييل بليتكا، وهم نخبة المحافظين الجدد والمنظرين له، والمؤثرين في إدارة الرئيس بوش، فقد اجتمع بهم الجلبي وتناولوا العشاء معه والتقوا به وتحدثوا معه، وحاضر في مراكز الفكر التابعة للمحافظين الجدد، واقتنعوا بأفكاره وآرائه، ومن خلال نشر أفكارهم وتأثيرهم في الإدارة الامريكية، روجوا إلى فكرة ضرورة الإطاحة بنظام صدام.

ثانياً: قدّم الجلبي معلومات استخبارية ومصادر إلى الصحفيين وأجهزة المخابرات الأمريكية، اعتقد الكثير من العالم بسبب تلك المعلومات بالفعل أن صدام كان يمتلك أسلحة دمار شامل، وكان صدام بالفعل طاغية، الحكايات التي قدمها غالباً ما تم تشكيكها بسرعة من قبل ضباط المخابرات، لكن كان لها تأثير هائل على الرأي العام، إذ ساعد استخدامه للصحافة في تجهيز ساحة المعركة السياسية للحرب، وأصبحت وسائل الإعلام التي اختارها كل من «نيويورك تايمز» و برنامج «60 دقيقة» على قناة سي بي إس نيوز و»فرونت لاين» على شبكة بي بي إس وفانيتي فيربي.

كانت المعلومات التي يقدمها بصرف النظر عن صحتها لها تأثير كبير على الرأي العام الأمريكي، وتهيئته للحرب ضد العراق.

ثالثًا: كان للجلبي تأثير سياسي لم يتمتع به أي أجنبي تقريباً في الولايات المتحدة. لقد استخدم جاذبيته الشخصية ومهارات الضغط والقدرات التكتيكية لدمج سياسة الولايات المتحدة مع طموحاته الخاصة، إذ أقر الكونغرس الأمريكي قانوناً لتحرير العراق والذي يُعد من المشاركين في كتابته بشكل مباشر تارة وبشكل غير مباشر تارة أخرى عنده تأثير على من صاغ أو صوت للقانون، والقانون في صياغته يُعد إلى حد كبير تحقيق لرؤيته في تحقيق عراق ديمقراطي، إذ كان لديه مجموعة من المؤيدين في الكابيتول هم الذين أصبحوا أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي مثل ترينت لوت وجون ماكين وسام براونباك وجو ليبرمان وبوب كيري، ولكن الأهم من ذلك، إنه عرف كيفية التلاعب بالمساعدين الرئيسين الذين يعملون بشكل مجهول في الغرف الخلفية لجعل الكابيتول يصيغ ويصوت على قانون تحرير العراق، إذ تودد إلى الجمهوريين الرئيسيين مثل راندي شونمان وترينت لوت وموظف الشؤون الدولية في مجلس النواب ستيف راديماكر، بالإضافة إلى مساعدين ديمقراطيين في مجلس الشيوخ مثل كريس ستراوب وبيتر جالبريث[31].

إذن، قاد الجلبي جماعات ضغط واستطاع أن يناغمها ويؤثر فيها ويربط مشروعها وحلمها في شرق أوسط كبير بمشروع حلمه بتغيير النظام العراقي.

اللوبي العراقي بعد عام 2003:

لم تكنِ الأوضاع مستقرة بعد عام 2003 في العراق، فقد تعرض العراق للكثير من المشكلات بسبب غياب الرؤية لما سيكون عليه العراق بعد الإطاحة بالنظام، ولم يستتب الاستقرار فيه وشكل نظام الحكم إلا بعد مدة، وخلال تلك المدة تداول حكم العراق بعد الحاكم العسكري للعراق، ومجلس الحكم، كان أولهم إياد علاوي ومن ثم بإبراهيم الجعفري، وتسلّم من بعده في منتصف 2006 نوري المالكي الذي ظلّ في الحكم حتى سبتمبر (أيلول) 2014، وبعدها تسلّم منه حيدر العبادي حتى خروجه في 25 أكتوبر (تشرين الأول) 2018 ودخول العراق في احتجاجاتٍ واسعة أسقطت عادل عبد المهدي (2018 - 2019)، تلاهُ مصطفى الكاظمي، ورئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني، وخلال حكم رؤساء الوزراء المذكورين لم تكن علاقتهم مع الولايات المتحدة

31. Aram Roston, The Man Who Pushed America to War, PublicAffairs,usa, 2008,p-p 3-11.

على وتيرة واحدة، أضف إلى ذلك كان لكل رئيس مصالح مع الولايات المتحدة يعتمد في تحصيلها على لوبيات وشركات علاقات عامة تختلف عن الرئيس الذي سبقه، لذلك سنتطرق لكل رئيس وزراء وتعاقدات مع اللوبيات داخل واشنطن وعمل تلك اللوبيات.

حكومة نوري المالكي:

بعد الانتخابات عام 2010، والتي أفرزت صراع حول معنى الكتلة الأكبر بين إياد علاوي ونوري المالكي، حكمت المحكمة الاتحادية لصالح المالكي كونه الكتلة الأكبر وأحقيته في تشكيل الحكومة، وكانت لحكومة المالكي مصالح مع الولايات المتحدة تمثل بتحسين اتصالاته مع الإدارة الأمريكية ومع الكونجرس من أجل زيادة الدعم الأمريكي العسكري والدبلوماسي للعراق وتحقيق الاستقرار والمقبولية الدولية ومن أجل ذلك وظفت عدة شركات للعلاقات العامة.

تعاقدت حكومة المالكي في 5 / فبراير (شباط) / 2013 مع واحدةً من أكبر شركات الضغط الأمريكية، (مجموعة بوديستا – Podesta Group)، وحتى انتهاء علاقتها بالحكومة العراقية في 31 / مايو / 2017، تقاضت الشركة 3 ملايين و865 ألف دولار أمريكي، بحسب وثائق وزارة العدل الأمريكية.

ولمجموعة بوديستا أهمية خاصة؛ بسبب علاقتها القوية بالحزب الديمقراطي، وزاد من قوتها في السوق فوز الحزب الديمقراطي بأغلبية بمجلس النواب عام 2006، ثم فوز باراك أوباما، مرشّحاً عن الحزب، في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2008 وبقائه في البيت الأبيض حتى يناير (كانون الثاني) 2017، وقامت الشركة بمجموعة من النشاطات لصالح حكومة المالكي، إذ قامت الشركة بالإضافة للضغط السياسي، بوضع خطة علاقات عامة لصالح المالكي، كما تواصلت الشركة مع وسائل إعلام أمريكية ومراكز بحثية، ولكن تركيزها الحقيقي كان على الكونغرس والخارجية الأمريكية، ففي الكونغرس ركّزت مجموعة بوديستا على لجان الخارجية والقوات المسلحة، والمخصصات، ونسقت اجتماعات مع أعضاء الكونغرس العاملين في هذه اللجان أو مع موظفيهم.

من أعضاء الكونغرس الذين تواصلت معهم الشركة: ميتش ماكونيل، زعيم الأغلبية الجمهورية بمجلس الشيوخ، وجون بوينر، نائب جمهوري ورئيس مجلس النوّاب. وتواصلت الشركة مع آدم سميث، زعيم الأقلية الديمقراطية آنذاك في لجنة القوات المسلحة، وزميله دتش ربيرسبيرجر، زعيم الأقلية الديمقراطية في لجنة الاستخبارات، كذلك ساعدت الشركة في تنسيق زيارة المالكي

للولايات المتحدة في نوفمبر (تشرين الثاني) 2013، وزارَ حينها البيت الأبيض واجتمع بمسؤولين كبار في الإدارة الأمريكية، وزارَ الكونغرس واجتمع برؤساء اللجان فيه. كان هدف الزيارة حشد وتمويل أمريكي أكبر للحكومة العراقية، وتدريب عسكري وتحسين التعاون الاستخباراتي بين بغداد وواشنطن، وروّج المالكي لنفسه في الزيارة وألمحَ إلى إمكانية ترشحه لدورة ثالثة لرئاسة الوزراء[32].

بعد خروج المالكي من رئاسة الوزراء في أغسطس (آب) 2014، تابعت الشركة تقديم خدماتها لحكومة حيدر العبادي.

حكومة حيدر العبادي:

كان العراق على موعد مع انتخابات برلمانية جديدة عام 2014، شاركَ فيها المالكي بقائمته (دولة القانون) وفازت بأكبر عددٍ من المقاعد، أراد المالكي تولّي رئاسة الوزراء للمرة الثالثة، ولكن المفاوضات بين الكتل والقوائم المختلفة في البرلمان تمخضّت عن تكليف حيدر العبادي، ليكون رئيساً للوزراء بعد توافق معظم القوى السياسية العراقية على تعيينه، وذلك في 11 / أغسطس (آب) / 2014، تسلّم العبادي السلطة في ظروف صعبة إذ استطاع تنظيم داعش الإرهابي السيطرة على محافظات الموصل، والفلوجة، وتكريت.

في هذا السياق تسلّم العبادي رئاسة وزراء العراق، وبدأ رحلته الطويلة والمتشعّبة مع شركات الضغط السياسي الأمريكية، بثلاثة عقود لصالح حكومته، كان العقد الأول هو إكمال العمل مع شركة بوديستا المتعاقد معها العراق منذ فبراير 2013 لصالح حكومة المالكي، وتابعت العمل لصالح حكومة حيدر العبادي حتى 31 / مايو / 2017، وأخذت طوال تلك الفترة 3 ملايين و865 ألف دولار أمريكي.

الهدف الأهم الذي ضغطت لأجله حكومة العبادي في الولايات المتحدة هو الحصول على دعم أمريكي أكبر لحكومة العراق، اقتصادياً ومالياً، وعسكرياً بالتدريب والعتاد، واستخباراتياً بتوفير معلومات وطلعات جوية بالمسيّرات الأمريكية لجمع معلومات عن تنظيم داعش وأنشطته في العراق، خاصةً مع تقدُّم التنظيم وسقوط عدّة مدن عراقية في يده.

ولحشد هذا الدعم اتجّه العبادي بزيارة لواشنطن في أبريل (نيسان) 2015، اجتمع فيها

32. الصورة الشاملة للوبيات العراق في العامين الماضيين.. مشروعات قرار في الكونغرس وتكتلات جديدة، موقع نون بوست، 03 فبراير, 2023، https://www.sasapost.com/iraq-lobbies.

بالرئيس الأمريكي أوباما، ونائبه جو بايدن، ومجموعة من أعضاء الكونجرس، بالإضافة لرؤساء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لطلب دعم مادي كبير للعراق، لدعم جهوده في الحرب ولإعادة إعمار المدن المدمّرة، وتمهيدًا للزيارة كثّفت الشركة من اتصالاتها مع الكونجرس في تلك الفترة.

مع نهاية عام 2016، وإعلان فوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية الأمريكية، استعد اللوبي العراقي للوضع الجديد في واشنطن، وفيما يبدو أنهُ تجهيز لقدوم ترامب، اجتمعت الشركة (28) مرةً مع أعضاء بالكونجرس و(10) مرات مع موظفين يعملون داخل البيت الأبيض، وركّزت بشكل خاص على لجان القوات المسلحة والشؤون الخارجية.

وفي 31 / مايو / 2017، أنهت الحكومة العراقية علاقتها بشركة بوديستا، بالتزامن مع تراجع قوّتها في السوق، خاصةً وأن هيلاري كلينتون، مرشحة الحزب الديمقراطي لرئاسيات 2016 وصديقة مجموعة بوديستا، خسرت في الانتخابات أمام ترامب مرشح الحزب الجمهوري، ومع خروج الديمقراطيين من الرئاسة تراجع نفوذ بوديستا أكثر فأكثر.

تحرّك لوبي الحكومة العراقية ليوقع تعاقدات جديدة مع شركات ضغط سياسي لا تقلّ أهمية عن مجموعة بوديستا، وبدأ العبادي رحلة اللوبيات في عهد ترامب بتعاقد قصير العمر مع واحدة من أهم شركات الضغط في واشنطن، (براونستين هايت فاربر شريك–Brownstein Hyatt Farber Schreck)، يعمل في الشركة شخصيات عملت سابقاً في الحزبين الجمهوري والديمقراطي، منهم ألفرد موتور، ديمقراطي عمل موظفاً سابقاً في مجلس الشيوخ وشارك في حملة هيلاري كلينتون الانتخابية عام 2016، ومعه جيمس نيكولسون، جمهوري كان وزيراً لشؤون المحاربين القدامى منذ 2005 وحتى 2007 في إدارة جورج بوش الإبن، وهكذا افتتح العبادي الشهور الأولى من فترة ترامب بطاقم يمكن أن يصله بالحزبين الأمريكيين[33].

عملت الشركة في ستة شهور على ملفين: رفع اسم العراق من قرار الحظر الذي فرضه ترامب في أول أيامه بالبيت الأبيض على مواطني سبع دول أغلبية سكانها مسلمة كان من بينها العراق، والتنسيق لزيارة حيدر العبادي الأولى في عهد الرئيس الأمريكي ترامب.

33. حيدر العبادي.. رحلة رئيس وزراء عراقي في لوبيات واشنطن، 23 فبراير, 2021، موقع نون بوست، https:// /www.sasapost.com

وقّع ترامب قرار حظر دخول مواطني الدول السبع، ومن ضمنها العراق، في 27 / يناير / 2017، ولكن اسم العراق رفع من القائمة لاحقاً في 6 / مارس / 2017، وقد بدأت الشركة حملة الضغط بمراسلات لوزير الدفاع جيمس ماتيس، ووزير الخارجية آنذاك ريكس تيلرسون، ونسّقت اتصالات مع مكاتبهم، ومن الجدير بالذكر أنّ إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن ألغت هذا الحظر مع تسلّمها للسلطة بتاريخ 20 / يناير / 2021.

انتهت علاقة الشركة بالحكومة العراقية في 6 / أكتوبر / 2017، بعدَ شهرين من إعلان حكومة العبادي انتصارها على تنظيم داعش في العراق في 10 / يوليو (تموز) / 2017، بعد ثلاث سنوات من تولّي العبادي لرئاسة الوزراء، وآخر شركات الضغط التي عملت لحكومة العبادي هي (مجموعة ليفينجستون – Livingston Group)، في 1 ديسمبر 2017، التي يرأسها رئيس مجلس النواب السابق المعين بوب ليفينغستون، إذ وقت عقد في بادئ الأمر مدته عام واحد بقيمة 500 ألف دولار لتمثيل العراق وبعدَ ذلك استمرت الشركة في تقديم خدماتها لحكومة عادل عبد المهدي ثم لحكومة خلفه مصطفى الكاظمي، لتنهي عقدها عام 2021، وعملت الشركة على التواصل مع البيت الأبيض والكونغرس لتعزيز علاقات العراق مع الولايات المتحدة، كما أنها عملت مع الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات ومراكز الفكر ومعاهد السياسة نيابة عن وزارة الخارجية العراقية في الولايات المتحدة[34].

بعد أيام من تسلّم عادل عبد المهدي لرئاسة الوزراء في العراق، وظّفت السفارة العراقية في واشنطن بتاريخ 30 / أكتوبر / 2018، شركة هولي ستراتيجيز – Holly Strategies للضغط السياسي؛ للضغط على الكونغرس ووزارة الخارجية، من أجل تحسين العلاقات العراقية الأمريكية التي بدأت بالتدهور مع تشكيل حكومة عادل عبد المهدي.

34. Kevin McCauley, Livingston Resumes Iraq Work, January 2022, J.R. O'Dwyer Company, https://www.odwyerpr.com/story/public/17323/2022-01-10

الخاتمة:

بعد متابعة أبرز ميزة في النظام الأمريكي هي وجود جماعات المصالح أو اللوبيات التي تمثل حلقة الوصل بين المجتمع والإدارة الأمريكية على مستوى جماعات الضغط الداخلية، وتمثل قوة ضاغطة تسعى لحماية مصالح دولة خارجية على مستوى اللوبيات الخارجية، وكيف تعمل تلك الجماعات لتحصيل مصالحها، وما هي أدواتها في تحقيق أهدافها وكم هي مؤثرة في الساحة الأمريكية، وبعد معرفة المراحل التي مر بها اللوبي العراقي، والمصالح التي دافع عنها يمكن استنتاج ما يأتي:

1. إنَّ جماعات المصالح هي من أهم مميزات النظام السياسي الأمريكي، النظام الذي يستند إلى الإيديولوجية الليبرالية الجديدت التي تتبنى فيها النظام وظائف الأمن والدفاع وتوفير الاحتياجات الضرورية للمجتمع ويعطي حرية واسعة لأفراد المجتمع في تكوين وبلورة متطلباتهم واحتياجاتهم ورفعها للحكومة عن طريق جماعات المصالح التي أصبحت بمثابة حلقة الوصل بين الحكومة والمجتمع.

2. في النظام السياسي الأمريكي جماعات مصالح خارجية أو اللوبيات وهي جماعات موالية لدولة خارجية تسعى إلى الدفاع عن مصالح دولها بطرق رسمية وغير رسمية، والقانون الأمريكي يحمي تلك الجماعات وتعمل في إطاره، ونتيجة للأهمية الكبيرة للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وعدّها الدولة الكبرى ذات التأثير الكبير في السياسة الدولية، ونتيجة المجال الذي يتركه النظام الأمريكي للوبيات الخارجية أصبحت الساحة الأمريكية معترك لمجموعة من اللوبيات الخارجية يسعى كل لوبي الحفاظ على مصالح دولته الأم.

3. لا بُدّ لصانع السياسة العراقي أن يدرك أن العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق تكون متكافئة فقط وفق معطيات القانون الدولي من حيث السيادة والتمثيل الدولي، لكن العلاقة غير متكافئة كون الولايات المتحدة دولة كبرى ولها اقتصاد وقوة عسكرية كبيرة، وذات تأثير سياسي خارجي كبير، ولها حق النقض الفيتو داخل مجلس الأمن، وتتحكم بأغلب المنظمات العالمية، وكذلك تسيطر أو تسير مجموعة كبيرة من الدول وفقاً لمصالحها، وبالتالي لا بُدّ أن تكون العلاقة بين البلدين وفق حجم كل دول في النظام الدولية، ومعرفة الكيفية التي يمكن للعراق أن يحصل على مصلحة من الولايات المتحدة وفق حجم البلدين وثقل كل منهما على الساحة الدولية

والإقليمية دون أن يمس بثوابته القيمية، ومصالحة القومية.

4. لا بُدّ أن يدرك صانع السياسية الخارجية العراقية هناك مصالح عليا للبلاد مع الولايات المتحدة، يجب الدفاع عنها والعمل على تحصيلها، وهي كقيمة أعلى من المصالح الحكومية المرحلية لأي حكومات سياسية متعاقبة.

5. الولايات المتحدة بلد كبير، ومؤثر في النظام الدولي، وتعلن أنها تسعى إلى استقرار العراق وإقامة علاقة معه قائمة على المصالح المتبادلة، ومن ثم لا بُدّ من إقامة جماعات مصالح عراقية قوية في الولايات المتحدة، تمتلك الخبرة والعلاقات الواسعة في الداخل الأمريكي على مستوى الصحافة والتلفزيون ومراكز الأبحاث والشخصيات السياسية المؤثرة من كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري، قادرة على التأثير بصانع القرار الأمريكي، بدل الاعتماد على شركات العلاقات العامة الامريكية، وضرورة تحديد المصالح التي يسعى العراق إلى تحقيقها مع الولايات المتحدة و تقسيمها إلى استراتيجية، وبعيدة المدى، ومصالح آنية.

6. لا بُدّ للسفارة العراقية في واشنطن من إصدار منشورات دورية تخص الوضع العراقي والتطور الاقتصادي، وحملة الإعمار، توزع بشكل دوري على أعضاء الكونغرس وكبار موظفي ومستشار الرئيس الأمريكي، وإنشاء موقع إلكتروني باللغة الإنكليزية على غرار مواقع بعض اللوبيات (اللوبي السعودي سبراك) يشرح أوضاع الحكومة العراقية وموقفها من بعض الأحداث والمواثيق والمعاهدات الدولية، والتطور الذي يحدث في العراق، حتى تكون المعلومات عن الوضع العراقي متاحة وفي متناول الباحثين، ووسائل الإعلام، والسياسيين، لأن بعض الباحثين والسياسيين الأمريكان يستقون معلوماتهم من أشخاص معارضين للعملية الديمقراطية العراقية الآن، وهم يشوهون الوضع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي العراقي.

7. لا بُدّ من أن تكون السفارة العراقية حلقة الوصل بين مراكز الأبحاث الامريكية والعراقية، لتحقيق أمرين:

أولاً: إتاحة المعلومة الدقيقة للباحثين الأمريكيين بشكل دقيق من الأساتذة العراقية.

ثانياً: التأثير غير المباشر على السياسة الأمريكية كون مراكز الأبحاث الأمريكية ذات تأثير قوي على صانع القرار الأمريكي.